

بيان صحفي

مصافي عدن بين جشع الأمريكان والإنجليز لخصختها... والقول الفصل لأهل اليمن بجعلها ملكية عامة

كشفت جملة من الأعمال ذات الصلة بمصافي عدن، منها قيام إدارتها بإظهار عجز المصفاة شكلياً وجعلها تقوم باستيراد الوقود بدلاً من استخراجها من النفط الخام وتسريح لعمالها وجعل المصفاة بلا قيمة "صفرية القيمة" وتوقيف للعمال المطالبين بتشغيل المصافي، إضافة إلى تعريض المصافي للإهمال والتخريب المتعمد في ظل هيمنة قوى الاحتلال، كشفت عن توجه لدى حكومة معين عبد الملك بعرض مصافي عدن "للخصخصة دولياً" بحسب ما قاله وزير النفط أوس العود خلال لقاء تلفزيوني مع قناة الغد المشرق. فقد بدأت الأعمال المقصودة للإضرار بالمصافي مع بداية العام الجاري 2019م باندلاع حريق في خزان تابع لها، وزيارة وفد من البنك الدولي عدن مؤخراً ولقائه معين عبد الملك.

يأتي الشروع في خطوات خصخصة مصافي عدن استجابة لضغوط البنك وصندوق النقد الدوليين، التي يمارسانها على حكومة معين عبد الملك في مخططاتهما للسيطرة على جميع المقومات الاقتصادية لليمن لصالح من دفع بهما للعمل في اليمن وهي أمريكا، لتمسك بها الشركات الأمريكية من وراء ستار.

إن الأمريكيين قدموا من خلال البنك وصندوق النقد الدوليين للاستحواذ على الملكيات العامة في اليمن لشركات كشرية (ماين وبكتل) وأخواتها من الشركات الأمريكية تحت مسمى الخصخصة، في غفلة من أهلها باسم البرامج الهيكلية التي يقدمها البنك وصندوق النقد الدوليين لفرائسه من اقتصاديات البلاد الهالكة، لأنها طبقت نظاماً اقتصادياً رأسمالياً على المسلمين. أما البريطانيون، وهم من يستحوذ على الاقتصاد في اليمن، فلم يفيقوا أهله وأنى لهم ذلك، بل ذهبوا المذهب الآخر في سرقة تلك الملكيات العامة بأيدي أهلها في الظاهر، من الذين التصقت مصالحهم مع مصالح بريطانيا كأحمد العيسى ابن السلطان العودلي الذي توجهت بريطانيا أثناء احتلالها لجنوب اليمن سلطاناً على إحدى المحميات في أبين، الذي تملك بالتواطؤ معها العديد من المرافق الاقتصادية في اليمن، وهو الآن يعمل للاستحواذ على مصافي عدن ويتقرب لشرائها بعد أن قام باستئجار خزانات مصافي عدن. جاء على ألسنة اقتصاديين رأسماليين غربيين أن البلاد الناجحة اقتصادياً هي تلك التي لم تأخذ بنصائح وتوصيات وبرامج البنك وصندوق النقد الدوليين الذين سرعان ما يتحولان من موجهين للاقتصاد في البلاد التي يحلان بها لإنقاذها من التعثر الاقتصادي إلى مُلاك لمرافقها الاقتصادية التي جاؤوا لإنقاذها من التعثر الاقتصادي! لقد استهدف البنك وصندوق النقد الدوليين منذ تأسيسهما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في بريتون وودز بأمريكا عام 1945م لفتك بعشرات البلدان بالسيطرة على خيراتها النفطية والمعدنية ومقدراتها؛ بدءاً بإندونيسيا ومصر وإيران وماليزيا وغواتيمالا وبوليفيا والبرازيل والإكوادور والمكسيك اللاتينية وليس انتهاءً باليمن...

إلى متى يسكت الناس في اليمن على ما يُفعل بهم؟ ومتى يعون بأنهم قادرين على منع إضفاء برامج الخصخصة التي يخطط لها البنك وصندوق النقد الدوليين بتواطؤ من حكاهم؟ وهم يمتلكون نظاماً اقتصادياً استطاع أن يسير الحياة الاقتصادية لأكثر من 1300 عام على خير ما يرام، أم إنهم استسلموا لمقولة إنه لا يوجد نظام اقتصادي في الإسلام!؟

إن حزب التحرير يضع بين أيدي أهل اليمن نظاماً اقتصادياً يستطيع أن يطبقه اليوم ضمن أنظمة شؤون الحياة الأخرى السياسية والاجتماعية والسياسية الخارجية... إلخ في دولة الخلافة على منهاج النبوة التي يعمل لإقامتها.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية اليمن